قضايا سياسية

اسم المقال: التحديات امام مبادرة الحزام والطريق في تعزيز التعاون الصيني – الخليجي
اسم الكاتب: عباس فاضل علوان، أ.د. قاسم محمد عبد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1462
تاريخ الاسترداد: 2025/05/14 23:51 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التحديات امام مبادرة الحزام والطريق في تعزيز التعاون الصيني – الخليجي

الباحث : عباس فاضل علوان * أ. د قاسم محمد عبد*

المخلص:

اخذت الصين ترغب في توسيع علاقات التعاون ليس مع الدول الخليجية فحسب، انما مع اغلب دول العالم ، فطورت ما يعرف بمبادرة الحزام والطريق، عام 2013 ، تقوم خلالها بإنشاء بنى تحتية كبرى : سكك حديدية وموانئ ومطارات وطرق برية، بما يساعد الدول الاخرى على التفاعل مع الاقتصاد الصيني ، ويساعد الصين على الحصول على الطاقة والموارد الاولية وتدفق السلع الى الاسواق التي انضمت للمبادرة ، إذ قبلت اغلب الدول الخليجية بالمبادرة الصينية ، ووقعت الصين اتفاقات شراكة استراتيجية مع السعودية ومع ايران ، واقامت علاقات متقدمة مع الامارات ، وهو ما يعطي الاهمية لتلك المبادرة في العلاقات الصينية الخليجية ، بيد ان ذلك التعاون ما زال يعتريه عدد من التحديات، ذات طبيعة خاصة بالمنطقة الخليجية، اي انها تحديات لها خصوصيتها قياسا بالتحديات العامة التي تواجه المبادرة بشكل عام، وتلك التحديات تفرض بعض القيود على المبادرة وتنفيذها، والتي يمكن توزيعها على مستويين : داخلية خليجية ، واخرى خليجية تتعلق بالتفاعلات التي تحيط بمنطقة الخليج العربي .

Abstract

China wants to expand cooperation relations not only with the Gulf countries, but with most countries of the world, so it developed what is known as the Belt and Road Initiative, in 2013, during which it is building major infrastructure: railways, ports, airports, and land roads, which helps other countries to interact with The Chinese economy, and helps China obtain energy, primary resources and the flow of goods to the markets that joined the initiative, as most of the Gulf

* البحث مستل من اطروحة الباحث
* كلية العلوم السياسية _ جامعة النهرين

countries accepted the Chinese initiative, and China signed strategic partnership agreements with Saudi Arabia and Iran, and established advanced relations with the UAE, which gives importance to this initiative in Sino-Gulf relations, however, this cooperation is still plagued by a number of challenges, of a special nature to the Gulf region, meaning that they are challenges that have their own specificity compared to the general challenges facing the initiative in general, and these challenges impose some restrictions on the initiative and its implementation, which can be distributed on two levels: An internal Gulf, and another Gulf related to the interactions that surround the Arabian Gulf region

المقدمة :

تعد اوجه التعاون بين الصين والدول الخليجية قد مضى عليها عدة عقود ، وهي في تطور مستمر ، فقد كان العراق هو السباق في ذلك التعاون منذ 25 اب 1959 ، تلاها ايران عام 1971، ثم الكويت عام 1971 ، وعمان 1978 ، والامارات 1984 ، وقطر 1988 ثم البحرين عام 1989 واخيرا السعودية في تموز 1990 ، واخذت العلاقات التعاونية بينها تتطور بشكل متدرج : اقتصاديا وسياسيا وثقافيا ، مع غلبة الجانب الاقتصادي على ما سواه .

اخذت الصين ترغب في توسيع علاقات التعاون ليس مع الدول الخليجية فحسب، انما مع اغلب دول العالم ، فطورت ما يعرف بمبادرة الحزام والطريق، عام 2013 ، وهي تقوم على استثمارات صينية بصيغة قروض تقدم الى الدول الراغبة بالانخراط فيها ، تقوم خلالها الصين بانشاء بنى تحتية كبرى : سكك حديدية وموانئ ومطارات وطرق برية ، الى جانب المخازن ومنشات الطاقة المختلفة ، بما يساعد الدول الاخرى على التفاعل مع الاقتصاد الصيني ، ويساعد الصين على الحصول على الطاقة والموارد الاولية وتدفق السلع الى الاسواق التي انضمت للمبادرة .

قبلت اغلب الدول الخليجية بالمبادرة الصينية ، ووقعت الصين اتفاقات شراكة استراتيجية مع السعودية ومع ايران ، واقامت علاقات متقدمة مع الامارات ، وهو ما يعطي الاهمية لتلك المبادرة في العقلات الصينية الخليجية .

ان التعاون في العلاقات الصينية –الخليجية، في اطار مبادرة الحزام والطريق لعام 2013 واجه وما زال عدد من التحديات، ذات طبيعة خاصة بالمنطقة الخليجية، اي انها تحديات لها خصوصيتها قياسا بالتحديات العامة التي تواجه المبادرة بشكل عام، وتلك التحديات تفرض بعض القيود على المبادرة وتنفيذها، والتي يمكن توزيعها على مستويين : داخلية خليجية ، واخرى خليجية تتعلق بالتفاعلات التي تحيط بمنطقة الخليج العربي .

اشكالية الدراسة : تدور حول التساؤل المركزي : ما ابرز التحديات التي تواجه المبادرة الصينية في تعزيز علاقات التعاون الصينية الخليجية ؟

وهو ما يطرح عدة تساؤلات ومنها :

ما هي التحديات الخليجية امام قدرة المبادرة على تحقيق اهدافها ؟

ما هي التحديات الخارجية التي تواجه قدرة البمادرة على تحقيق غاياتها ؟

فرضية البحث: تدور حول : كلما كانت هناك تحديات امام المبادرة ، فان الاتجاه الى التعاون بين الصين ودول الخليج العربي يمكن ان يضعف .

أولاً_ التحديات الداخلية الخليجية

تشهد منطقة الخليج العربي منذ عدة عقود تحولات كثيرة، داخليا وخارجيا، على نحو جعلها منطقة غير مستقرة، فبعد ان كانت بريطانيا تفرض حضورها حتى نهاية ستينيات القرن الماضي، اخذت المنطقة تشهد تحولات في مرحلة ما بعد استقلال الامارات الخليجية، ولم تستطع تلك الدول ان تتفق على آليات لحماية وضمان الامن الخليجي بجهد خليجي، وهو ما سرع من عملية تدويل الامن في تلك المنطقة [1].

1 -للتوسع ينظر مثلا: محمد منذر جلال، دول الخليج العربي وجدلية الأمن الاقليمي الصعب، مجلة قضايا سياسية, العدد 64, جامعة النهرين، 2021، ص331.

حدث ذلك في مرحلة كانت المنطقة تشهد انتقالة اخرى موازية تتمثل بعصر النفط، اذ تدفقت على دولها ايرادات كبيرة، وهو ما سمح ان تكون مراكز مالية كبيرة نسبيا، واخذت الامارات الخليجية على وجه الخصوص تتجه الى انشاء صناديق سيادية، لاستثمار ايرادات النفط، ودخلت تلك الامارات بعصر الوفرة والاستهلاك الا انها بقيت لا تتمتع بقدرات تقليدية، فعدد سكانها صغير جدا قياسا الى مساحاتها وثرواتها، وهي لا تمتلك ثقافة التصنيع انما تستهلك الصناعات والمنتجات الجاهزة .

بينما كانت العراق يعيش حالة من ضعف الاستقرار المتتابع منذ العام 1979، فلم تكن ايراداته قد استثمرت بما يحقق المصالح الوطنية، ولم يكن هناك اتفاق على انسجام العملية السياسية مع الاحتياجات الوطنية الجامعة لكل العراقيين . في المقابل كانت ايران هي الاخرى قد شهدت حالة من ضعف الاستقرار بعد سقوط نظام حكم الشاه، واذا كان العراق قد دخل مرحلة ضعف اكبر بعد العام 1991، فان ايران في تلك المرحلة اخذت تختط لها مسار مختلف من حيث التوسع ببناء القدرات .

في عام 1990 وما بعده، كانت المنطقة قد شهدت توتر مهم الا وهو الناتج من احتلال العراق للكويت، والذي ترتب عليه دخول العراق باحكام الفصل السابع، وبذل الدول الغربية جهدها في استئصال القدرات العراقية وتدميرها، وكانت المنطقة بالمقابل تشهد مزيدا من التوترات، واصبح موضوع الامن الخليجي مطروحا بوصفه موضوع تقوم الولايات المتحدة بتدويله، حتى تضمن حضورا دائما في هذه المنطقة [1].

التحول الابرز في المنطقة كان في المدة بين عامي 2001– 2003، ففي تلك المرحلة صعد الى حكم الولايات المتحدة تيار المحافظين الجدد [2]، وهؤلاء كانوا قد وضعوا في عام 1997 ما عرف بمشروع القرن الامريكي الجديد، والذي يدعو الى استخدام القوة العسكرية لفرض مكانة وهيمنة الولايات المتحدة في

1 – محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، دار العلوم للنشر والتوزيع، بيروت،2010، ص58.
وللمزيد: محمد صادق إسماعيل، أمن الخليج العربي: الواقع وآفاق المستقبل، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2014، ص66–67.

2 – للتوسع ينظر: احمد عبد الامير الانباري، دور المحافظين الجدد في دعم إسرائيل، مجلة دراسات دولية، العدد 59, جامعة بغداد، 2014، ص154.
وايضا : عبد الجبار عيسى عبد العال، خضير عباس حسين، المحافظون الجدد تاريخهم وافكارهم ودورهم السياسي في الولايات المتحدة الامريكية، مجلة السياسية والدولية, العدد 41–42, الجامعة المستنصرية، 2019، ص1141.

القرن الواحد والعشرين [1]، وصادف صعودهم الى الحكم، وقوع احداث 11 ايلول 2001، والتي عنوانها سيطرة مجموعة من الافراد على طائرات مدنية امريكية واعادة توجيهها نحو اهداف مهمة داخل الاراضي الامريكية، على نحو قاد الادارة الامريكية الى احداث تغيرات كبرى في المنظومات الامنية والسياسية في التعاملات الداخلية والخارجية، رغم ان الفرضيات التي طرحت في تلك الهجمات ما زالت موضع شك بشأن مدى معرفة قوى داخل الولايات المتحدة بها او وجود تخطيط مسبق للوصول الى تلك النتيجة من قبل جهات امريكية داخلية [2].

ما يهم هنا، ان الولايات المتحدة اعلنت ما اسمته (الحرب العالمية المفتوحة على الارهاب)، وهو ما كان يعني اعادة توجيه الموارد وصبها في الانفاق العسكري، وهو ما تسبب بزيادة الانفاق العسكري الامريكي من 322.3 مليار دولار عام 2000، الى نحو 415.22 مليار دولار عام 2004 [3]، والى جانب مطالبتها الامم الاخرى بالتعاون التام مع الولايات المتحدة ضمن خطاب : من ليس معي فهو ضدي، الذي اعلنه الرئيس الامريكي السابق جورج بوش الابن [4]، ويقابله الاتجاه الى الامم المتحدة لفرض اصدار قرارات من مجلس الامن باعتبار ما اسمته : ارهابا، كجزء من التهديدات للسلم والامن الدوليين التي ينص عليها الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، بصدور القرار 1373 لسنة 2001، بعد ان كانت منظومة التهديدات التي تحسب كتهديد للسلم والامن الدوليين تنحصر بالتهديدات التقليدية التي تصدر عن الدول، حتى تلك المدة [5].

---

1 – للتوسع ينظر: فارس تركي محمود، مشروع القرن الأمريكي الجديد، مجلة دراسات اقليمية, المجلد 12, العدد 37, جامعة الموصل، 2018، ص126–127.

2 – تيري ميسان، 11 ايلول 2001 الخدعة الرهيبة، ترجمة محمد مستجير مصطفى، ط 2، إصدارات سطور، القاهرة، 2002، ص23.

3 – التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي 2006، معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص513 .

4 – أحمد محمد الجوارنة، أفغانستان وحلف شمال الأطلسي، دار الخليج، عمان، 2017، ص101.

5 – ولد الصديق ميلود، مكافحة الارهاب بين مشكلة المفهوم و اختلاف المعايير عند التطبيق، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2016، ص72.

وايضا : فلاديمير فورونكوف، قادة الأمم المتحدة وزعماء العالم يحيون ذكرى 11 سبتمبر بالتأكيد على عدم نسيان ضحايا الإرهاب، بتاريخ 20 أيلول/سبتمبر 2021، على الرابط: https://news.un.org/ar/tags/fldymyr-fwrwnkwf

انتهت السياسة الامريكية الى احتلال كل من افغانستان والعراق، والاولى تذرعت بالاستباق في العام 2001 [1]، كونها تضم تنظيمات ارهابية ويجب احتلالها، وقدم المجتمع الدولي كل الدعم لها من اجل انجاح مهمتها، وانفقت الكثير من الموارد فيها من اجل بناء دولة حديثة في هذا البلد، ثم اتجهت لاحتلال العراق تحت ذريعة الوقائية [2]، اي ان هذا البلد يمكن ان يتحول الى عامل مهدد للسلم والامن الدوليين وللمصالح والامن الامريكي في اي لحظة، وان الضرورة تستدعي استئصال التهديد قبل بروزه من حالة الركود، الا ان الارادة الدولية لم توافق على الذرائع الامريكية : وجود اسلحة دمار شامل وتعاون مع تنظيمات ارهابية وتطبيق الديمقراطية [3]، مما جعل الولايات المتحدة تدخل للعراق وتحتله ثم تتعاون مع الامم المتحدة للاعتراف بالاحتلال بموجب القرار الاممي 1483 لسنة 2003 [4]، الا ان الاوضاع في العراق سارت بطريق انهاء الاحتلال رسميا في حزيران 2004، وتسليم السلطة الى حكومة عراقية مؤقتة برئاسة اياد علاوي، ثم تسلمت السلطة حكومة انتقالية برئاسة ابراهيم الجعفري في اعقاب انتخابات عامة في كانون الثاني 2005، والتي مهدت لكتابة دستور دائم اقر في تشرين الاول 2005، وانتخابات عامة في كانون الاول 2005، الا ان العراق وافغانستان لم يستقرا بعدها انما استمرا يشهدا حالات من ضعف الاستقرار السياسي والامني المتباين [5].

1 – محمد وائل القيسي، الأداء الإستراتيجي الأمريكي بعد العام 2008، العبيكان، الرياض، 2016، ص362.

علياء محمود الليثي، الاتجاهات الحديثة في نظرية الحروب، مع التطبيق على الحرب الامريكية على افغانستان، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد 20، جامعة دمياط، 2020، ص10–11.

2 – حميد الراوي، العدوان الأميركي على العراق وموقف المنظمات الدولية، الآن ناشرون وموزعون، عمان، 2019، ص53.

3 –نايف حطاب السليم، أنسنة الإستعمار: حروب صليبية و إرهاب إمبريالي، المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص163.

وايضا : تقرير : بعد 15 عاما على الحرب: ماذا قال قادة العالم عن غزو العراق؟، 22 مارس/ آذار 2018، على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-43491565

4 –القرار 1483، بموجب الوثيقة :

RES/1483(2003)

5 –Matt Waldman, Opportunity in Crisis: Navigating Afghanistan’s Uncertain Future , London, The Royal Institute of International Affairs "Chatham House, July 2015, P: 12.

في تلك الاثناء كانت الصين تتجه الى مرحلة من تعزيز علاقاتها الاقتصادية الخليجية، وحققت نتائج جيدة، فالولايات المتحدة والدول الخليجية كانت تركز على العوامل السياسية والامنية، والعامل الاهم الذي ركزت عليه الولايات المتحدة هو دمج المنطقة بالنظام العالمي، واحداث تغييرات كبيرة فيها وفقا لرؤى وطروحات مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي طرح عام 2003، ومضمونه تحقيق اربع سياسات غربية في المنطقة : اعتماد تداول السلطة، والخصخصة الرأسمالية للاقتصاد، وانهاء التعليم الديني، ومنح المرأة حريتها الكاملة [1]، وهو ما احدث تغيرا في الاولويات في المنطقة، رافقها اتجاه الادارة الامريكية الى تبني مبادرة الفوضى الخلاقة عام 2005 [2]، ومضمونها دفع القوى المحلية في البلدان العربية الى تبني كل عوامل وانشطة القوة وربما العنف من اجل احداث اكبر حالة صراع مع البنى التقليدية، وهو ما قد يقود الى احد احتمالين : اما تفرض قوة جديدة سيادتها على الارض ومن ثم تتعامل معها الولايات المتحدة ككيان صاحب شرعية، او ان تندفع البلدان العربية الى الفوضى والتفكك، وتظهر كيانات جديدة تحضى بالشرعية على ما تستطيع ان تسيطر عليه من اراضي، وهو ما سيقود الى سايكس بيكو جديدة، والاهم هو طمس معالم الدول التقليدية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الاولى [3]، وهذا ما مهد لاحداث ما عرف بالربيع العربي لاحقا [4].

ان امن منطقة الخليج العربي، على اثر تلك الاحداث كان يواجه تحديات جديدة، فبعد ان كان انسحاب بريطانيا قد طرح موضوع فراغ القوة في المنطقة عامي 1970– 1971، وهو ما تم علاجه بسياسة

---

1 –حسين مصطفى احمد، قراءة سياسية في مشروع الشرق الاوسط الكبير والمحاولات المطروحة لاصلاح النظام الاقليمي العربي، مجلة السياسية والدولية, العدد 9, الجامعة المستنصرية، 2008، ص81–83.

للتوسع : هالة خالد حميد، دور العراق في الترتيبات الامنية الامريكية في مشروع الشرق الاوسط الكبير، مجلة العلوم السياسية, العدد 49, جامعة بغداد، 2015، ص127–134.

2 – أسراء كاظم الحسيني، التحولات الجغرافية السياسية والفوضى الخلاقة في العراق، مجلة كلية التربية، المجلد 1, العدد 20، جامعة واسط, 2015, ص500.

وللمزيد: ميثاق مناحي دشر العيساوي، حسين احمد دخيل السرحان، نظرية الفوضى الخلاقة تكريس الفوضى وتفكيك الدولة : العراق مابعد 2003إنموذجاً،مجلة جامعة كربلاء, المجلد 14, العدد 3, جامعة كربلاء, 2016، ص206.

3 – سعيد اللاوندي، أمريكا . أوروبا .. سايكس بيكو جديد في الشرق الأوسط، نهضة مصر، القاهرة، 2007، ص13–17.

وايضا : اف. جريجوري جوس، هل هذه هي نهاية اتفاقية "سايكس – بيكو"؟، مركز بروكينغز، بتاريخ مايو 20, 2014، على الرابط: https://www.brookings.edu/ar/opinions/%D9%878%9F/

4 – جيهان عبد السلام عوض، أمريكا والربيع العربي خفايا السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، العربي للنشر والتوزيع.، القاهرة، 2019، ص101.

العمودين : السعودية وايران في تلك المرحلة [1]، اصبحت التغيرات في ايران عام 1979 مصدر توتر محدود في منطقة الخليج وتحديدا لدى دول المجلس انذاك، ثم اصبح العراق مصدرا للتوتر والتهديد حتى العام 2003، وبعد احتلاله من قبل القوة المهيمنة على الامن الخليجي : الولايات المتحدة، اصبح الامن الخليجي يتعرض لتهديدات جديدة ومنها : الطائفية السياسية التي تفاعلت مع احداث العراق، وتغير توازن القوى لصالح ايران بعد تفكيك قوة العراق كموازن تقليدي لقوة ايران خليجيا [2].

ان تغيرات البيئة الامنية والسياسية في منطقة الخليج العربي، جعلت المنطقة تعيش حالة من الازمات المتكررة، فالى جانب ما كان يتعرض له العراق، كانت ايران هي الاخرى تتعرض الى عقوبات اممية عام 2006 بفعل برنامجها النووي، الا انها بالمقابل كانت اكثر استقرارا في توجهاتها، اذ استغلت ما كانت عليه الولايات المتحدة في العراق، فوسعت حضورها فيه، وهو ما جعلها تكون منطقة تاثير ونفوذ ممتدة داخل المنطقة العربية، بما يجعلها تمتلك قدرة المساومة مع الولايات المتحدة، التي عملت على اضعاف كبير للدول العربية وحتى الحليفة لها، لتحقيق مقاصد : تفكيك البنية التقليدية في المنطقة، واظهار عوامل شرعية جديدة، وجعل الاعتراف باسرائيل امر واقع عبر تفكيك القضية الفلسطينية وجعلها دون مستوى اولويات الانظمة والشعوب العربية .

ومع العام 2011، كانت احداث ما عرف بالربيع العربي تمتد من تونس غربا الى مصر وانتهاءا بسوريا واليمن والبحرين، وكلها تطمح بان تسقط الانظمة السياسية التقليدية، الا انها حققت نتائج متباينة، وكان الخاسر الاكبر هي شعوب : سوريا واليمن وليبيا [3]، في حين بقت الاوضاع في منطقة الخليج العربي

1 – جمال مصطفى عبد الله، الاستراتيجية الامريكية في الشرق الأوسط، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص86.

2 – عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي، الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص49.

وللمزيد: خضير ابراهيم سلمان, عبد الغني محمد عبدالعزيز، اهم متغيرات تطور منظومة الامن الخليجي للمدة بين 1981 – 2012، مجلة السياسية والدولية, العدد 35–36, الجامعة المستنصرية، 2017، ص141.

3 – فريحة عوض ترهوني، المؤامرة الكبرى: فوضى الربيع العربي وحقيقة الحرب على ليبيا، نيو لينك للنشر والتدريب،,القاهرة، 2015، ص34–37.

وللمزيد: سالم مطر السبعاوي، نظرية الفوضى الخلاقة في فكر المحافظين الجدد لإعادة تشكيل النظام الإقليمي العربي، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2021، ص281.

مستقرة على : عقوبات غربية على ايران بسبب برنامجها النووي، وضعف استقرار العراق سياسيا وامنيا، وتدويل الامن في دول مجلس التعاون الخيلجي .

في تلك الاثناء كانت الصين قد شرعت باعلان مبادرتها للحزام والطريق عام 2013، وهي خطة كبيرة تمتد عبر دول عدة، وتضع خرائط لبنى تحتية، من طرق برية وسكك حديد وموانئ ومطارات، تجعل الصين قادرة على الوصول الى الاسواق لبيع سلعها او تصديراستثماراتها، وقادرة على الوصول الى الموارد الاولية في تلك المناطق، ووضعت لكل دولة مهمة اولية في تلك الاستراتجية، اما بكونها هدف لتصدير السلع او هدف لاستيراد الموارد الاولية، او كونها هدف لتكون محطة ترانزيت لتجارتها عبر المبادرة .

حتى تستطيع المبادرة ان تحقق غاياتها، فانها تستلزم تحقق قدر من الاستقرار ملائم لتدفق مزيد من الاستثمارات الصينية، او حضور اكبر للشركات الصينية، ومع بدأ انطلاقة المبادرة عام 2015 اي انتقالها من مرحلة الدعوة الى مرحلة التخطيط والتنفيذ، كانت ايران والسعودية والامارات واقعة ضمن المشاريع الرئيسية للمبادرة، الا ان الامر كان فيه تقاطعات كبيرة، فالمنطقة بها صراعات عديدة، ومع ذلك اعتمدت الصين اسلوب : دعوة جميع الدول الراغبة لحضور اجتماعات بخصوص المبادرة في الصين، للتعبير عن طموحاتها وما يوجد من سلبيات قد تعيق طرح وتنفيذ مشاريع المبادرة، والقيام بزيارات مباشرة وتوقيع اتفاقيات ثنائية تخص المبادرة [1].

ان اول الدول التي اختطت مبادرة قوية لتعزيز ارتباطها بالمبادرة الصينية هي السعودية، وتعد الاكثر استقرارا من باقي الدول الخليجية الاخرى، وكانت المشاريع الصينية فيها متعددة : الطاقة والاستثمارات والمدن الصناعية، والتجارة، ثم تاتي الامارات، اذ انطلقت الصين في علاقاتها مع الامارات الى مستويات كبيرة بزيارة الرئيس الصيني اليها عام 2018، لتكون مركزا لتجارة الترانزيت، الى جانب المدن الصناعية التي اخذت تنشأها لتجارة الترانزيت وتجارة التجميع، الى جانب الاستثمار في الطاقة، ثم كانت ايران، التي تعاني من العقوبات الامريكية، ورغم ذلك وقعت الصين معها اتفاقية طويلة الامد، بما يعظم مكاسب الصين

1 –محمد ذو الفقار رحمت، جهود الصين لاسباغ الشرعية على تنفيذ مبادرة الحزام والطريق بالخليج، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، نوفمبر 2019، ص11.

وايضا : اندرو سكوبيل، و عليرظا نادر، الصين في الشرق الأوسط: التنين الحذر – RAND Corporation، 2016، ص80 .

في المنقطة ويربط ايران بها اقتصاديا، بل ويؤسس لحضور سياسي صيني كبير في ايران تفرضه تلك المصالح الاقتصادية .

اما العراق، فان الصين حضرت فيه كمستثمر في قطاع الطاقة، ورغبت ان تؤسس فيه لروابط مع المبادرة، الا ان اوضاعه بقت غير مستقرة لا تسمح بمزيد من الروابط مع الصين، وهو ما عطل من تنفيذ الاتفاقية الموقعة عام 2019 . الى جانب ذلك، تدرك الصين ان واحدة من اهم المعوقات الخليجية هو الصراعات بين السعودية وايران، ومظاهر ضعف الاستقرار الاقليمي، لهذا كانت الصين تدعو الى نزع فتيل الازمات والتوترات الاقليمية، باعتباره مدخلا لتحقيق الاستقرار، الذي يسمح للصين بان تبني وتؤسس لمشاريعها في اطار المبادرة بسهولة .

عموما، تعد الصين من الدول التي يمكن أن يكون لها ثقل في حلحلة أزمات منطقة الشرق الأوسط عموما والمنطقة العربية خصوصا، وبضمنه الاحداث في منطقة الخليج العربي، لكن هذا الدور يواجه عدة تحديات، ويتمثل أهمها فيما يلي [1]:

أ. قلق بعض الدول من أهداف مبادرة الحزام والطريق، فهي واسعة وممتدة وتحتاج الى تمويل كبير جدا، ومن ثم فان انفاق هكذا مبالغ وكلف لا يمكن ان يكون لتحقيق اهداف اقتصادية فحسب انما قد تحتضن اهداف اكبر تعمل الصين على تحقيقها في المستقبل واهمها الهيمنة على مناطق واسعة ارتبطت معها بمصالح واسعة في اطار المبادرة .

ب. صعوبة تحقيق التوازن الصيني بين المحاور المتعارضة، ومنها ما موجود في منطقة الخليج العربي، فمشاريع البنى التحتية التي تمر بايران لا يمكن ان تمد الى الدول العربية بحكم علاقات التوتر الموجودة، ومن ثم ستكون الصين ملزمة اما باتخاذ مواقف واضحة من قضايا الصراعات الاقليمية او ان تدخل كطرف وسيط لتسويتها . بعبارة اخرى، ان أهم التحديات للمبادرة تتمثل في الاضطرابات والصراعات التي تهدد استقرار العديد من الدول. كما تعرف المنطقة عدة تناقضات إقليمية بعضها في شكل تنافس بين إيران والسعودية من جهة وإيران وتركيا من جهة أخرى. الى جانب الصراع العربي – الاسرائيلي .

---

1 – وانغ جيان، العلاقات الصينية– الشرق أوسطية من منظور "الحزام والطريق"، الدوحة، مصدر سبق ذكره، ص3.
وايضا : يي تشينج، رؤية من الداخل: كيف تفكر الصين في علاقاتها مع دول الخليج العربية، مصدر سبق ذكره .

ج. يضاف الى ما تقدم ضعف البنية الاقتصادية للعديد من دول المنطقة باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، وتركيا وإسرائيل نسبيا، وهذا الامر سيحمل الصين تكاليف اكبر على انشاء بنى تحتية في اغلب دول المنطقة، وفي اقل تقدير الدول المهمة ومنها ايران والعراق .

د. تدرك الصين ان الشروع بربط دول الخليج بالبمادرة يستلزمه وجود ضمانات بحماية تلك المصالح، فالصين اصبحت مشتري مستقر للنفط الخليجي، وخاصة من السعودية والعراق، ثم ايران والامارات، وشرعت بتنفيذ العديد من مشاريع الطاقة في تلك الدول، ومن ثم فان تعرض المصالح الصينية للخطر جراء عوامل داخلية او اقليمية او دولية، سيجبر الصين على التحول لاحقا من حضور الاقتصاد الى حضور السياسة وربما الامن في العلاقات الصينية الخيلجية . والامر لا يرتبط بالصين فحسب انما بدول الخليج نفسها، فصادراتها المستقرة يعني انها تحتكر سوقا استهلاكية كبيرة، وهو ما تحصل مقابله على ايرادات كبيرة، واي ارتباك بذلك السوق او نموه سيجعل الدول الخليجية تعاني من مازق التحول نحو مستهلكين اخرين، في ظل التنافس العالمي بين الموردين للطاقة التقليدية وغير التقليدية، والاهم في ظل الضغوط العالمية على الصين لخفض انبعاث الغازات المصاحبة لاستهلاك مزيد من الطاقة .

هـ. ان اغلب دول الخليج العربي تحدث تغييرا في هيكل اقتصادها، فدول المجلس على وجه التحديد تدرك انها في المراحل النهائية لعصر النفط، وان عليها ان تنتقل الى اقتصاديات اخرى، وهي مهتمة بالحصول على ايرادات ضخمة من النفط من دون ضخ اموال جديدة في هذا اقطاع، ولهذا فهي كانت حريصة على السماح للصين بالاستثمار الواسع في هذا القطاع وتخصيص صادراته للسوق الصينية، ومقابله كانت تريد من الصين الاستثمار في قطاعات : صناعة المعلومات والطاقة المتجددة والفضاء والمدن الصناعية، وهو ما قدمته السعودية برؤيتها لعام 2030 بشكل واضح، في حين ان اغلب الارباك موجود على صعيدي ايران والعراق .

ثانياً_ التحديات الخارجية

لا تقتصر التحديات التي تجابه الصين ودول الخليج في تنفيذ المبادرة كما خططت لها الصين على اوضاع الدول الخليجية، انما هناك العوامل الخارجية، اي التي تكون خارج كل من الطرفين الصيني والخليجي، الا انها تفرض حضورها وتاثيرها على الطرفين .

وحتى يمكن توزيع تلك التحديات، بطريقة منهجية، فانه يلاحظ وجودها على صعد البيئات الاقليمية والدولية .

على صعيد المواقف الاقليمية التي تمثل تحديا للمبادرة عموما، وفي منطقة الخليج العربي تحديدا فانها ترتبط بمواقف الهند واليابان، فالهند دخلت في مرحلة التنافس مع الصين، وهي قوة اقليمية كبرى تنمو بمعدلات كبيرة، ولديها قدرات مهمة وموقع جغرافي مهم، يعد اكثر اهمية من موقع الصين الجغرافي، فالصين محاطة بعدد كبير من الدول المهمة في بحر الصين، اما الهند فهي منخفتحة على المحيط الهندي بساحل كبير، الا ان الهند تعاني من نقطة ضعف مهمة الا وهي التنوع الاثني الكبير، وامكانية تفكيكها اسهل من الصين، مع ذلك عملت الولايات المتحدة في العقود الاخيرة على تعزيز العلاقات معها، ووصلت الى مستوى اقامة التحالف الرباعي : الولايات المتحدة واستراليا واليابان والهند [1] .

ان التحالف الرباعي يبحث في موضوع امن المحيط الهندي، وهو بمضمونه يضع الصين واحتواءها كهدف استراتيجي، وذهب رئيس وزراء استراليا السابق، كيفن رود، للقول : " عندما دعا رئيس الوزراء الياباني السابق شينزو آبي مسؤولين من أستراليا والهند والولايات المتحدة إلى اجتماع في نوفمبر 2017، فان القادة الصينيون لم يروا سبباً يدعو إلى القلق من تلك الخطوة. وآنذاك، سخر وزير الخارجية الصيني وانغ يي من التحالف الرباعي–كواد Quad، واعتبره مجرد : (فكرة تصدّرت العناوين الرئيسة، إنهم كزبد البحر في المحيط الهادي أو المحيط الهندي، يحظون ببعض الاهتمام لكنهم سيتبددون قريباً). وسبب تقييمه هو ان مصالح أعضاء التحالف الرباعي، متباينة جداً لدرجة لا تسمح بتماسك حقيقي. ولمدة عقد من الزمن فان تجربة التحالف كانت قليلة النتائج الحقيقية لان كل الاطراف كانت ترى اهمية استمرار العلاقات مع الصين. لكن بدأت بكين بإعادة التفكير في انصرافها الأولي عنها خصوصا بعد عقد التحالف الرباعي قمته الأولى على مستوى القادة في مارس 2021 وأصداره بياناً له، اعتبره المسؤولون الصينيون يمثّل أحد أهم

1 –أحمد دياب، "الناتو الآسيوي": الحسابات والتعقيدات والسيناريوهات، مركز الإمارات للسياسات، بتاريخ 23 مايو 2021، على الرابط: https://epc.ae/ar/topic/alnnatu-alasiuy-alhisabat-waltaeqidat-walsiynariuwhat

وايضا : براهما شيلاني، التحالف الرباعي يكشر عن أنيابه، بتاريخ 6 تشرين الاول 2020، على الرابط: https://www.project-syndicate.org/commentary/the-quad-india-us-japan-australia-united-front-vs-china-by-brahma-chellaney-2020-10/arabic

التحديات التي تواجه طموحاتها في الأعوام المقبلة. فالمنافسة الاستراتيجية مع الصين أصبحت محط اتفاق الامريكان، وبدأ الرئيس الصيني شي جين بينغ يرى أن بلاده تواجه صراعاً على مستقبل النظام الدولي مع الولايات المتحدة. وهو يرى ان النقطة المهمة امام الصين هي البروز كاكبر قوة اقتصادية وتكنولوجية، وربما عسكرية، في العالم حتى العام 2035، وعليه إقناع بلدان آسيا والعالم بأن الهيمنة الصينية أمر لا مفر منه، وان عليها الشروع بإعادة كتابة قواعد النظام الدولي، وترسيخ موقعها الريادي العالمي، من دون الحاجة إلى إطلاق رصاصة واحدة. في حين ان التحالف اخذ يطور من رؤيته، ويقف عند العمل معاً ضمن تعزيز الحرية والانفتاح في منطقة المحيطين الهندي والهادي خصوصا بعد اتجاه الهند الى اعادة تقييم اولوياتها الاستراتيجية وإظهار حرص جديد على موازنة القوة الصينية على اثر المواجهة الحدودية المحدودة في يونيو 2020، وجاء ذلك بالتزامن مع توجه الادارة الامريكية الى تحويل التحالف الى طابع مؤسساتي وبناء إطار أمني حقيقي، وطرحت وجوب التفكير الجدي من أجل مواجهة التحدي الذي تشكّله الصين، في وقت، جمع وزير الخارجية الامريكية السابق مايك بومبيو كل من : نيوزيلندا وكوريا الجنوبية وفيتنام فيما أصبح يعرف باسم : محادثات كواد بلس أو محادثات التحالف الرباعي الموسع، وتتضمن موضوعات عدة ومنها التجارة والتكنولوجيا وأمن سلاسل التوريد، الى جانب تطور توجهات التحالف بشان تدريبات ومناورات (مالابار) السنوية التي تجريها الهند والولايات المتحدة واليابان واستراليا " [1].

اليوم تعد العلاقات الهندية الصينية من اهم الموضوعات التي يمكن ان تربك احتمالات تطور المبادرة الصينية، لان مساحة الهند، وحجم قدراتها، تجعلها قادرة على تعطيل اهم توجهات الصين بالمبادرة، ومنها المسار البحري، وايضا امكانية ان تنمو الصين في القارة الاسيوية .

اما على صعيد اليابان، فالعلاقات التاريخية مع الصين عانت من الصراع، وبعد تكبيل قدرات اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وانفتاح الصين على الغرب عام 1971 واتساع نموها بفعل تدفق الاستثمارات الغربية، اختل التوازن الاستراتيجي في شرق اسيا لصالح الصين التي تمتلك قدرات كبيرة في هذه المرحلة، وتجاوزت اليابان على صعد مختلفة : الناتج المحلي، وامتلاك السلاح النووي، الا ان الصين بالمقابل تعد اهم قيد على تحول اليابان الى قدرة عسكرية، وتستمر بالضغط من اجل تقييدها، الا ان الولايات المتحدة

1 –كيفن رود، لماذا يخيف التحالف الرباعي الصين؟، بتاريخ 25 أغسطس 2021، على الرابط: https://www.independentarabia.com/node/252251/%D89F

اخذت تمنح اليابان بعض الفرص لنمو محدود في قدراتها العسكرية، وبضمنه اضافتها الى التحالف الرباعي، وهو تحالف به ابعاد امنية عدة، ويهدف الى تحقيق الامن في المحيط الهندي، كما لجأت الولايات المتحدة الى تقريب وجهات النظر الهندية–اليابانية، لكي يمثل ذلك نوع من الضغط على الصين، وفي موضوع المبادرة على وجه التحديد فان امكانات اليابان كبيرة، وقدمت في العام 2018 رؤى بديلة عن المبادرة الصينية للدول المجاورة للمحيط الهندي والمحيط الهادي تقوم على دعم اقليمي–دولي للبنية التحتية في الدول التي تحتاج الى تدخل خارجي، بالتعاون مع الولايات المتحدة واستراليا، وهو ما يفيد ان تلك الدول ستجد امامها بدائل عن الانخراط بالمبادرة الصينية [1].

الى جانب الموقفين الياباني والهندي، توجد خشية من دول عدة في اسيا من المبادرة، وانها يمكن ان تكون مدخلا لفرض الهيمنة الصينية، وهي بكل الاحوال ستكون مختلفة عن الهيمنة الغربية التي سادت في القرون السابقة، فالهيمنة الصينية على قارة اسيا ستكون مقترنة بالجوار الجغرافي وبدعم كتلة بشرية كبيرة، وقدرات تكنولوجية وطموح سياسي لبناء نظام دولي جديد، ترافق ذلك مع انسحاب عدد من الدول من بعض مشاريع المبادرة، كما هو حال ما قامت به ماليزيا، نتيجة حجم القيود التي شعرت بها تلك الدول تجاه المبادرة، وهو ما اصبح يمثل ضاغط على الصين بموضوع التوسع بالمبادرة خاصة في قارة اسيا .

الى جانب المواقف الاقليمية، فان الدول الغربية هي الاخرى اصبحت اكثر قناعة انها امام تحدي صيني، وبعد ان كانت تلك الدول لا تظهر موقفا محددا من المبادرة، فانها اخذت تطرح بدائل، وتتحدث عن وجود تحدي صيني، وفي صيف 2021، اعلنت الدول الصناعية السبع مبادرتها البديلة للدول النامية بدعم تمويل انشاء بنية تحتية بديلا عما تقدمه الصين في مبادرتها، واطلق على تلك المبادرة : مبادرة اعادة بناء افضل للعالم Build Back Better World (B3W)، وتهدف الى إيجاد : آلية مستدامة من قبل الديمقراطيات الكبرى لإنشاء مشاريع للبنية التحتية في الدول النامية [2]، وقد قدرت احتياجات الدول النامية

1 –تقرير : {بديل} أميركي لمبادرة «الحزام والطريق» الصينية، صحيفة الشرق الاوسط اللندنية، العدد 14329، بتاريخ 20 فبراير 2018.

2– Mordechai Chaziza, The “Build Back Better World”: An Alternative to China’s BRI for the Middle East?, Middle East Institute , Washington , July 20, 2021, IN : https://www.mei.edu/publications/build–back–better–world–alternative–chinas–bri–middle–east

للبنى التحتية بما قيمته 40 الف مليار دولار حتى العام 2030 [1]. ان المبادرة الصينية رغم كل ما يحيطها من ظروف اقليمية ودولية الا انها تنمو، واصبحت عدد الدول التي وقعت اتفاقيات في اطار المبادرة 140 دولة منها 18 دولة في الاتحاد الاوروبي، و 40دولة افريقية، و 25 دولة في اسيا وشرق الباسفيك، و 18 دولة في امريكا اللاتينية، و 17 دولة في المنطقة العربية وجوارها، و 6 دول في جنوب اسيا، كما واضح بالخريطة المرفقة .

الخريطة (1) : توسع المبادرة الصينية عالميا في العقد الثالث من القرن الواحد والعشرين

المصدر: ياسر هلال، «B3W» بمواجهة «الحزام والطريق» حروب البنية التحتية، بتاريخ06.10.2021، على الرابط: https://www.iktissadonline.com/news/2021/10/06/b3w-A9

---

and: Charlene Barshefsky and others, Build Back Better World: Meeting the Global Infrastructure Challenge, Center for Strategic and International Studies (CSIS), Washington , July 30, 2021, IN : https://www.csis.org/events/build-back-better-world-meeting-global-infrastructure-challenge

1 -ياسر هلال، «B3W» بمواجهة «الحزام والطريق» حروب البنية التحتية، بتاريخ06.10.2021، على الرابط: https://www.iktissadonline.com/news/2021/10/06/b3w-A9

طرح الدول الصناعية لمبادرتها يطرح موضوعين [1]:

1) الهدف من المبادرة للدول الصناعية، وهل يمكن ان تستفيد منه الدول النامية من دون وجود قيود على ارادتها السياسية، ام ان الامر لا يعدوا ان يكون تنافسا سياسيا واقتصاديا وثقافيا بين الغرب والصين الطامحة لان تكون في اعلى الهرم العالمي .

2) وتمويل المبادرة التي قدمتها الدول الغربية الصناعية، خصوصا وان الدول الصناعية اكدت ان تمويل المشاريع سيتم من خلال القطاع الخاص، ولا توجد قناعات ان الشركات الخاصة ستمول هكذا مشاريع لضعف الربحية فيها، فمثلا خلال المدة بين عامي 2015- 2019 لم تمول الشركات الغربية بنى تحتية في الدول النامية الا ما قيمته 22 مليار دولار، ولا توجد لدى مؤسسات التمويل الكبرى قدرة على تمويل هكذا مبادرة في المستقبل القريب، واقصى ما يمكن توفيره هو 200 مليار دولار، تكاد لا تكفي لتغطية التزامات المبادرة الغربية بهذا الشان، بالمقابل فان الصين تعهدت انها ستضخ 4200 الف مليار دولار حتى العام 2049، اي الى مئوية الثورة الشيوعية الصينية، وهي فعليا قامت بضخ 800 مليار دولار بصيغة استثمارات مختلفة في مختلف الدول التي انضمت للمبادرة، مصدر التمويل كان 60% من الحكومة الصينية، والمتبقي من القطاع الخاص والبنوك التي تم انشاءها لتمويل المبادرة .

ان التوجه المضاد للمبادرة لدى الغرب ياتي من عدة جوانب، فالجانب الاقتصادي دافع لا يمكن انكاره، لكن بالمقابل فان المبادرة تضمن صعودا سريعا للصين، وتراجعا للغرب، والاكثر منه ان الدول المجاورة للصين تدرك ان الاخيرة تعمل على التاسيس لعالم صيني، سيختل فيه التوازن الاستراتيجي، ومن ثم فانها ستستبدل عالما من النفوذ والتاثير الغربي بعالم صيني جديد، لا يمكن الوقوف على احتمالاته وتوجهاته. لقد اخذت نظرة الولايات المتحدة تجاه المبادرة تتضح بشكل اكبر، إذ أعربت إدارة أوباما وترامب ثم بايدن عن معارضتها للمبادرة، والعمل على إقناع الحلفاء والشركاء بالعدول عن المشاركة فيها، ووجهة النظر الامريكية تركز على ان المبادرة تخدم هدفين مترابطين [2]:

---

1 -ياسر هلال، «B3W» بمواجهة «الحزام والطريق» حروب البنية التحتية، مصدر سبق ذكره .

2 -ينظر Andres B. Schwarzenberg, Tracking China's Global Economic Activities: Data Challenges and Issues for Congress, CRS Report, no. R46302, Federation of American Scientists, July 2020, p: 2-3.

الأول، قد تؤدي، على المدى البعيد، إلى إضعاف التحالفات الأمنية الداعمة للمصالح الامريكية منذ عام 1945، فالولايات المتحدة بنت تحالفاتها على اساس قاعدة مصالح ووجود سياسات مستقرة، اسهمت ببقاء الولايات المتحدة على قمة الهرم الدولي رغم حجم الصراع والتنافس العالمي الذي دخلته خلال تلك المدة، واليوم المبادرة الصينية تدخلها دول حليفة للولايات المتحدة، والمبادرة بكل الاحوال لا يمكن ان تكون بعيدة عن السياسة والامن، ومن ثم فانها ستفرض حضورها على تلك الدول الحليفة للولايات المتحدة، ومن ثم ستخرج بشكل او باخر عن منطق التحالف مع الولايات المتحدة، او في اقل تقدير ستضع العلاقة مع الولايات المتحدة ضمن العلاقات المهمة وليس ضمن التحالفات الاستراتيجية .

وثانيا، ان المبادرة لا تنشأ منطقة تجارة حرة متكاملة وشاملة، انما تنشأ منطقة تبادل تجاري صينية ثنائية مع الدول التي تتعامل معها، وهي تستثني الولايات المتحدة منها، في مرحلة تنمو قدرات الصين الاقتصادية والتكنولوجية، وبذلك يكون مخرجها قد انتهى الى إضعاف الهيمنة الأمريكية عالميا .

أن التحدي لمبادرة الحزام والطريق، من قبل الولايات المتحدة، اطلق فعليا في عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، فرغم انه كان يقدم شعار : أمريكا أولا، الا انه اتخذ عدة اجراءات تهدف الى التعامل الجدي مع الصين بوصفها منافسا عالميا، وخصوصا في موضوع المبادرة، اذ : " عمل على تحويل : مؤسسة الاستثمار الخاص وراء البحار، إلى عنوان : شركة تمويل التنمية الدولية الأميركية، وعمل على مضاعفة ميزانيتها لتصل إلى 60 مليار دولار عام 2019، كما أطلقت إدارة ترامب : شبكة النقطة الزرقاء، التي تهدف لوضع معايير عالية لمشاريع البنية التحتية، وهو ما من شأنه جذب المستثمرين من القطاع الخاص، ودول اخرى للانضمام إليها، كما اطلق مبادرة : الشبكة النظيفة، التي تستهدف زيادة الاستثمار في الاجيال المستقبلية للاتصالات، ومنافسة الصين في شبكة الجيل الخامس، وقد صرح كيث كراش، وكيل وزارة الخارجية الامريكية للنمو الاقتصادي والطاقة والبيئة بإدارة ترامب الى ان : (كانت شبكة النقطة الزرقاء

And: Karen M. Sutter, and others, China's "One Belt, One Road" Initiative: Economic Issues, CRS Report, no. IF11735, Federation of American Scientists, January 2021, p: 2-3.

And: David Sacks, Countries in China's Belt and Road Initiative: Who's In And Who's Out, Council on Foreign Relations, March 24, 2021, in : https://www.cfr.org/blog/countries-chinas-belt-and-road-initiative-whos-and-whos-out?gclid=EAIaIQobChMI-MPqyqLP8wIVVSB7Ch0Lmw-IEAAYAiAAEgK9FPD_BwE

والشبكة النظيفة، بديلا موحدا ومنصفا للحزام الواحد والطريق ذي الاتجاه الواحد المؤدي إلى بكين)، ثم جاءت ادارة بايدن لتعلن عن برنامج متكامل من خلال طرح مبادرة : إعادة بناء عالم أفضل، في قمة مجموعة السبع الصناعية في صيف 2021، وفكرتها زيادة تمويل مشاريع التنمية لمواجهة طموحات الصين بشكل جماعي، ومتكامل، فالمبادرة الأمريكية تركز على : مشاكل تغير المناخ والأمن الصحي والاتصال الرقمي والمساواة بين الجنسين، بينما تركز المبادرة الأوروبية على قضايا مثل : الاتصالات الرقمي، بصورة اكبر مما تركز على مشاريع البنية التحتية، رغم انها لا تهملها " [1].

والة جانب المبادرة الامريكية للتعامل مع المبادرة الصينية بوصفها تحدي، ومن ثم فانها تعمل على عرقلة نمو المبادرة الصينية عالميا، فالاتحاد الاوروبي اعلن عام 2016 عن برنامج طموح لدعم البنية التحتية باموال وتكنولوجيا اوروبية في الدول النامية، الا ان البرنامج لم يتم تطبيقه، ثم عاد في تموز عام 2021 وطرح البرنامج والاعلان عن مبادرة طموحة، واطلق مبادرته : البوابة العالمية، واعلنت عنها رئيسة المفوضية الأوروبية : أورسولا فون دير لاين، وذلك في منتصف شهر أيلول 2021، وقدمت فيها : وعودا باستثمارات كبيرة في البنية التحتية في الدول النامية، ستقدم وفقا لبرامج معدة لهذا الغرض، ويتوقع ان يطلق المشروع بشكل اولي في ربيع عام 2022، والمبادرة الاوروبية تستهدف إنشاء بنية تحتية : الطرق والسكك الحديدية ومحطات الطاقة والموانئ والشبكات الرقمية عبر قارات : آسيا وأفريقيا وأوروبا وامريكا اللاتينية، وذلك لايجاد بديل امام العالم النامي عن المبادرة الصينية . وتحاول اوروبا ان تستفيد من قدراتها المالية والتكنولوجية بالتوسع في الاقتصاديات الاخرى، والنمو، من خلال تمويل المشاريع التنموية بمعايير أعلى وأكثر شفافية من المبادرة الصينية، اي ان المبادرة الاوروبية ليست بلا فائدة للدول الغربية الاوروبية انما هي تطرح استثمار فائض الاموال الاوروبية في الدول النامية بما يساهم في نمو الاقتصاديات الاوروبية [2].

وتبقى اشكالية المبادرتين الامريكية والاوروبية، ان اغلب الدول النامية تماست مع كل الطرفين الامريكي والاوروبي عبر التاريخ، ومع معاييرهما في الحياة والصناعة والتجارة والتنمية وغيرها، وتجد دول

1- Keith Johnson, Belt and Road Meets Build Back Better, Foreign Policy, Washington, OCTOBER 2021, in: https://foreignpolicy.com/2021/10/04/belt-and-road-initiative-bri-build-back-better-us-china-competition-west/

2- Ibid.

عديدة ان المعايير والقيم الصينية يمكن ان تكون اكثر قبولا مما تطرحه الولايات المتحدة واوروبا، فاذرع التمويل الرئيسية التي تهيمن عليها الدول الغربية : البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لم يحققا تنمية حقيقة في الدول النامية رغم انهما طرحا العديد من المبادرات منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، واليوم يوجد مصادر تمويل جديدة امام الدول النامية، خاصة في قارة اسيا، وهي تلتزم قيود اقل امام تمويل المشاريع في الدول النامية على خلاف التمويل الغربي المشروط دائما بقيود سياسية واقتصادية واجتماعية شوهت اقتصاديات الدول النامية في الغالب من دون وجود عوائد تنموية حقيقية .

عموما، ان من بين ابرز التحديات التي تواجه المبادرة، ومن ثم فانها تفرض حضورها على العلاقات الصينية الخليجية هي الولايات المتحدة . فالمبادرة في اصلها ما هي الا طموح صيني للبروز، ودعم عمليات النمو والتوسع، ليس قسرا انما برضى الدول الاخرى التي انخرطت بالمبادرة، وهي تدخل من ابواب الاقتصاد والثقافة، فتقدم الصين الدعم للتنمية، ولدعم التجارة معها، مع الدول الراغبة، وتقوم بتمويل انشاء بنى تحتية عديدة، في اطار يخدم الهدف من دخول الصين للدول النامية : الوصول الى الاسواق والوصول الى الموارد الاولية واستثمار فائض الاموال الصينية، والدول الخليجية تباينت في دعم المبادرة، فالسعودية والامارات مثلا، الى جانب ايران اصبحت اطرافا فيها، وهو ما يعني ان الصين ضمنت ان هؤلاء سيتعاونون معها في مجالات وحقول مختلفة، ومنها البنية التحتية والاستثمارات والطاقة والتجارة،..

والصورة الاخرى لهذا التعاون هو انه ياخذ من مجال المصالح والتاثير الامريكي، لانه سيسمح للصين بالحضور اقليميا، ورغم ان الصين لا تطرح ان المبادرة تحتوي على شروط استبعاد للولايات المتحدة، الا انها ستكون وقائع ضمنية تفرض نفسها على حساب الحضور والمصالح الامريكية في منطقة الخليج العربي .

ان الصين تستخدم استراتيجية محددة في التعامل مع موضوع المبادرة، الا وهو : توفير السيولة والدعم لانشاء بنية تحتية، وتسهيل وصول الموارد بشكل دائم الى اسواق الاستهلاك في الصين، وانشاء بنية تحتية بتمويل غير مشروط سياسيا او امنيا، ومثل تلك المقدمات اسهمت بجعل الدول التي وقعت التزامات في اطار المبادرة من 65 دولة نهاية عام 2015 الى 131 دولة نهاية العام 2019، و 140 دولة في العام 2020 .

وما يقلق الولايات المتحدة هنا ان الصين تتجه الى تعظيم علاقاتها مع دول صديقة لها واخرى تعتبر غير صديقة لها، ومنها : روسيا وايران، وهو ما صار يظهر بصيغة تنسيق مشتركة، في مرحلة يزداد حضور الصين في المنطقة العربية خصوصا والشرق الاوسط عموما، وهو ما اعلنه وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، خلال زيارته الى ستة دول وهي: السعودية، والامارات، وعمان، والبحرين، وتركيا، وإيران، في اذار 2021، في مرحلة تزامنت مع استمرار تعامل الصين مع ايران رغم العقوبات الامريكية التي فرضت عليها، ومنها الاستمرار بشراء ما معدله نحو 550 الف برميل / يوم من النفط الايراني بين اشهر تشرين الاول 2020– اذار 2021، نتيجة توجه ايران الى خفض سعره بنحو 6– 7 دولار عن اسعار السوق العالمية بسبب العقوبات الامريكية [1].

ولم يقتصر الامر على شراء النفط انما رفعت الصين من حجم علاقاتها الاقتصادية مع ايران، ووقعت معها اتفاقا مهما في اذار 2021، على نحو يعكس وجود توجه استراتيجي للصين في المنطقة، ورغم كل ذلك لم تتجه الصين الى اعلان صدام في المصالح والسياسات مع الغرب عموما، بل ان الامر يبدو ان الصين تتقدم من خلال الاقتصاد في المنطقة حتى مع الدول المحسوبة صديقة للولايات المتحدة مثل دول المجلس .

ان الولايات المتحدة ومعها الدول الغربية اصبحت ترى ان عموم سياسات الصين انما تستهدف الهيمنة الامريكية –الغربية، وواحدة من اهم التقاطعات تبنى في المنطقة العربية، وهو ما قاد بالولايات المتحدة، مع عدة مسببات، الى استهداف ايران في العام 2017 وما بعده، من خلال الانسحاب من الاتفاق النووي، وفرض عقوبات عليها، الا ان ذلك تسبب بان تتجه الصين بقوة الى تلمس التعاون مع ايران، ومن ثم اصبح الامر ينطوي على تحدي صريح للمصالح والسياسات الامريكية [2].

وتعمل الولايات المتحدة على اعطاء تصور عما تقوم به الصين من سياسات تقع في اطار المبادرة، واهم منطوق للرد الامريكي هو ان الصين تستخدم المبادرة كفخ لايقاع الدول التي انخرطت بالمبادرة، وقد قال

---

1 –تشين آيتشو وشو تشانغ وسابرينا فالي، فورة الشراء الصيني لنفط إيران تبدد الطلب على خامي البرازيل وأنجولا، ترجمة محمود سلامة، بتاريخ 14 ابريل 2021، على الرابط: https://www.reuters.com/article/iran-oil-china-ye5-idARAKBN2C10KF

2 –تقرير : هل تصبح الصين منافساً للنفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط؟ – صحف عربية، بتاريخ 30 مارس/ آذار 2021، على الرابط: على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/inthepress-56577884

قائد القيادة المركزية الأميركية كينيث ماكنزي في تصريح له يوم 7 حزيران 2021 : " من الواضح أن الصين وروسيا تسعيان إلى نفوذ أكبر وعلاقات أقوى مع دول المنطقة، حيث تحاول كلتا الدولتين استغلال أي تراجع محسوس في انخراط الولايات المتحدة لإقامة علاقات انتهازية وتعزيزها، أن امريكا تراقب انخراط الصين مع كل دولة تقريباً في المنطقة، مستخدمة الديون كفخّ لاستغلال بعض البلدان، ومن خلال مبادرة الحزام والطريق، والدبلوماسية الطبية مع لقاحهم المشكوك في فعاليته، لمحاولة توسيع نفوذها، .. من واقع خبرتي الشخصية، فإن كل دولة في المنطقة تقريباً لا تزال تعتبر الولايات المتحدة الشريك المفضل لها. هذا صحيح حتى بين دول آسيا الوسطى، حيث تتمتع روسيا والصين بميزة القرب من أجل دعم جهودهما لتوسيع نفوذهما " [1].

الخاتمة:

خلاصة البحث في موضوع التحديات التي تجابه التعاون في العلاقات الصينية –الخليجية، يلاحظ انه خليجيا فان البيئة الخليجية هي بيئة لها خصوصيتها الثقافية والاجتماعية والدينية، وهو ما يفرض حضوره على المبادرة بطريقة او اخرى .

ان الصين تتبنى الطابع البراغماتي، وان الدول الخليجية تتبنى توجهات سياسية متباينة بل ومتقاطعة في احيان، واكثر طرف مؤثر في عموم السياسات الخليجية هو الولايات المتحدة، ورغم ان الصين دخلت من باب اقتصادي الا انها لن تقف عنده، وهو ما تدركه الولايات المتحدة صاحبة النفوذ الابرز خليجيا، ومن ثم مثل ذلك ابرز التحديات التي تقف في وجه المبادرة خليجيا.

وبالمقابل، فان الصين تطمح للحصول على النفط والغاز بصيغة الاستثمار المضمون المخصص انتاجه للتصدير الى المصانع الصينية، اي شراء آجل للطاقة بطريقة تتحمل فيها الصين كل الكلف على عملية انتاج وتصدير النفط والغاز بما يلبي سد جزء من احتياجات الصين منها . وما يساعد دول الخيلج

1 –مصطفى الأنصاري، مسؤول عسكري أميركي: الصين تستخدم "فخ الديون" بانتهازية في الشرق الأوسط، بتاريخ 8 يونيو 2021، على الرابط: https://www.independentarabia.com/node/230031

على تنفيذ التزامات المبادرة بهذا الشان هو ان الولايات المتحدة وصلت الى مرحلة الاكتفاء بانتاج احتياجاتها من النفط والغاز ويتوقع ان تتجه الى التصدير في المستقبل القريب، في حين تبقى احتياجات دول اوروبا وباقي المستهلكين الكبار ومنهم اليابان والهند، والذين يبحثون عن ضمان تجهيزهم بالطاقة،وابرز مصادرها هي منطقة الخليج العربي، ومن ثم يتوقع ان تحدث منافسة بين تلك القوى على مصادر الطاقة في منطقة الخليج العربي .